

التراث الثقافي غير المادي وأهميته في اقتصاديات التنمية المستدامة
Intangible cultural heritage and its importance in the economics of
sustainable development

مراد سالي

m.Sali@univ-dbkkm.dz

جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة

تاريخ النشر:	تاريخ القبول:	تاريخ الإرسال:
2023/01/01	2022/12/27	2022/10/18

ملخص

يتمثل التراث الثقافي غير المادي معظم الممارسات والتصورات والتعبير والمعارف التي تملكها المجتمعات المحمية منذ القديم وتعاقبت عليها الأجيال، وبالنظر إلى قيمته الاقتصادية والمكانية الأخذ بمساهمة في تنوع مصادر الدخل الوطني وحل المشكلات الاقتصادية على غرار البطالة فقد تم توظيف مكوناتها المختلفة في الصناعة الثقافية بغرض إنتاج سرلح تتميز بقيمة رمزية ومادية لما تحمله من مضمون ثقافي، وتطورت هذه الفكرة مع ظهور الاقتصاد الإبداعي، وقد عوّلت الدول كثيرة على المضامين التي يحملها التراث الثقافي غير المادي في تعزيز التنمية المستدامة والارتقاء بها من خلال استخدامه في تطوير السياحة الثقافية وقطاع الصيدلة، كما استخدم في النهوض بالزراعة المستدامة كقطاعات تحقق عائدا اقتصاديا وطنيا.

الكلمات المفتاحية:

التراث الثقافي غير المادي، التمثلات؛ التنمية المستدامة؛ السياحة الثقافية.

Résumé

On entend par patrimoine culturel immatériel les pratiques, représentations, expressions et connaissances que les communautés locales possèdent et transmettent de génération en génération. Compte tenu de sa valeur économique, il fut introduit dans l'industrie culturelle afin de produire des biens dont l'essentiel de la valeur tient de son aspect symbolique lié à son contenu culturel. Cette notion s'est développée avec l'avènement de l'économie créative. Ainsi donc, les Etats commencent à s'appuyer sur ce patrimoine pour valoriser le tourisme culturel. Il en est de même pour d'autres domaines comme le secteur pharmaceutique, l'agriculture durable et la pêche responsable.

Mots clés :

patrimoine culturel immatériel; pratiques; représentations; les communautés locales.

مقدمة

يوصف التراث الثقافي غير المادي بأنه بوتقة التنوع الثقافي الذي يختزن كما هائلا من المعارف، والممارسات، والطقوس، والعادات المختلفة الحاملة لهويات الشعوب التي تراكمت عبر التاريخ وتعاقبت عليها الأجيال مع المحافظة على المضامين الثقافية التي تحملها وعلى أوجه الإبداع التي عبر عنها الأفراد والمجتمعات منذ القدم، فهي نتاج حضاري لتفاعل البشر مع البيئة المحيطة بهم، ولأن هذا التفاعل يعكس وجود تأثير متبادل فالأمر يتعمق بنشاط حركي لا يعرف الثبات، وبالنتيجة سيساهم لا محالة في إكساب المجتمعات القدرة على التطور الذاتي.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن التشكيك في وجود علاقة متلازمة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة ذلك أن حركية المجتمع تتطلب إيجاد نظم وآليات لإشباع حاجات المجتمع المتزايدة مع ترشيد استغلال الموارد المتاحة لتمكين الأجيال القادمة من الحصول على متطلبات بقائها. والواقع أنه تم التسليم بأهمية الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة في عديد المؤتمرات الدولية، على غرار مؤتمر ستولتهولم لعام 1972 بشأن البيئة البشرية ومؤتمر نانغزو(الصين) لعام 2013 بشأن الثقافة والتنمية، لما فيها من مقومات الإبداع ولما تنطوي عنه من معارف تستجيب لمتطلبات الاستدامة البيئية كونها تخلوا، في غالبيتها، من مصادر التلوث.

تعد مسألة التراث اللامادي من المواضيع الجدير دراستها وتكثيف الجهود للغوص في ثناياها لما لها من خصوصية اجتماعية حيث لا يخلو أي مجتمع إنساني من تراث لامادي يتميز به عن مجتمع آخر لذلك بات من الضروري اليوم فهم حقيقة هذا الموضوع باعتباره أضحى يشكل رافدا مهم من الروافد الاقتصادية لكثير من الدول حيث باتت تبني اقتصادياتها على نسبة مهمة من الدخل الذي يأتي من التراث اللامادي وهذا ما دفعنا إلى طرح الأسئلة التالية : إلى أي مدى يسهم التراث الثقافي غير المادي في تحقيق التنمية المستدامة؟ وكيف يكون ذلك ؟

1. العلاقة المتلازمة بين الثقافة والتنمية المستدامة

يمكن القول أن الثقافة هي مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية، التي يتصف بها المجتمع، وتشمل إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة وأساليب العيش معاً ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات، (إعلان اليونسكو 2001)، ويعد التراث الثقافي غير المادي جزءاً لا يتجزأ من هذا المفهوم. وبحكم المخزون المعرفي الذي يحتوي عليه فقد أدخل في صميم إستراتيجية التنمية المستدامة كونه يتضمن أساليب عمل غير ملوثة ظهرت في فترة ما قبل العصر الصناعي وتراعي قدرات البيئة على التجدد مما يستوجب تحديد المفاهيم المتلازمة للموضوع والتركيز على الصناعة الثقافية وكيفية الانتقال إلى الاقتصاد الإبداعي.

1.1 تحديد المفاهيم

من الأهمية بمكان التدقيق في المصطلحات الأساسية التي تقوم عليها هذه الدراسة لكي يتسنى ادراك المفاهيم التي تنطوي عليها واستخداماتها، والروابط القائمة بينها، ويتعلق الأمر بمفهوم التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة.

مفهوم التراث الثقافي غير المادي

تنص الفقرة الأولى من المادة 02 من الاتفاقية المتعمقة بصون التراث الثقافي غير المادي التي اعتمدها منظمة اليونسكو بتاريخ 2003.10017 عى أن المقصود بعبارة التراث الثقافي غير المادي "الممارسات، والتصورات، وأشكال التعبير، والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية التي تعتبرها الجماعات والمجموعات،

وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي، وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً بعد جيل تبدأ الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخياً. وهو ينمي لديها الإحساس بالهوية والشعور باستمراريتها، ويعزز احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية".

وعليه، يتجلى التراث الثقافي غير المادي في مجالات متعددة من بينيا التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن هذا التراث، والفنون والتقاليد وأداء العروض، والممارسات الاجتماعية، والطقوس والاحتفالات، والمعارف والممارسات المتعمقة بالطبيعة والكون، والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية (الاتفاقية الدولية 2003).

مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي دخلت العلوم الاقتصادية والقانونية على وجه التحديد. وقد استخدم لأول مرة في التقرير الموسوم " مستقبلنا المشترك"، والذي أعدته المجلة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987، والمعروفة بمجلة برونتلاند Bruntland نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج التي أوكلت لها الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة رئاسة هذه اللجنة. فقد عرّفت التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون أن تعرض لمخطر قدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها، (Antoine Rudel - 1999) كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة لمتغذية والزراعة بانها " : إدارة وحماية

قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تحقق استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، وهي تحمي الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضر بالبيئة، وتتسم بأنها ملائمة، من الناحية الفنية، ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية. وعمليا يشير مصطلح التنمية المستدامة إلى تطوير الأرض والمدن المجتمعات بشرط أن تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتتطلب تحسين ظروف معيشة الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية. وتهدف إلى إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة مما يساهم في الحفاظ على النظام الإيكولوجي وتحقيق العائد الاقتصادي (Doria Chartier, 2001). وبهذا المعنى فإن جوهر التنمية المستدامة، يكمن في التوازن بين الحق في التنمية والتزام كل جيل بعدم التضحية برفاهية الأجيال المقبلة من خلال تأمين مصالحها، والعدالة في توزيع الموارد الطبيعية المزايا التي توفرها البيئة والانتفاع بها، وترشيد الاستهلاك وتجنب الاستنزاف الموارد غير المتجددة. (Harold Hofman, 1992)

2.1 من الصناعة الثقافية إلى الاقتصاد الإبداعي

لا شك أن الاقتصاد يعبر عن مجال ديناميكي يستقطب كافة الفرص المتاحة في المجتمع لخلق الثروة الوطنية والرفع من مستوى الدخل الوطني، ولهذا الغرض، طرحت فكرة الصناعة الثقافية والاقتصاد

الإبداعي كروافد جديدة لتشكيل قيمة مضافة إلى التراث الثقافي غير المادي كما سيتبين.

الصناعة الثقافية

يقصد بالصناعة الثقافية الصناعة التي تنتج وتوزع السلع والخدمات الثقافية، وتشمل هذه الأخيرة مجمل الأنشطة التي يتبين لدى النظر في صفتها وأوجه تعاملها، وغايتها أنها تجسد أو تنقل أشكال التعبير الثقافي، بصرف النظر عن قيمتها التجارية. وتندشأ هذه الأخيرة عن إبداع الافراد والجماعات والمجتمعات الحاملة لمضمون ثقافي، أي أنها تحمل المعاني الرمزية والأبعاد الفنية والقيم الثقافية المستمدة من الهويات الثقافية أو المعبرة عنها (اتفاقية دولية 2005).

ومما لا شك فيه أن الاستغلال الأمثل للتراث الثقافي غير المادي في عملية إنتاج السلع والخدمات من خلال بنى أساسية ثقافية سيحقق فوائد اقتصادية إذ بالإمكان أن تولد الصناعة الثقافية عمالة، ودخلا للقطاع الخاص، والمنظمات غير الربحية، والفنانين، والجماعات المعنية، وتساهم في الحد من الفقر.

وينظر إلى الصناعات الثقافية المتصلة بالكتب، والمسرح، والسينما، والتصوير، والرقص، والموسيقى، وصناعة الأزياء، والحرف التقليدية وغيرها على أنها عوامل محفزة للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، أكدت المادة 02 الفقرة 05 من الاتفاقية المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي اعتمدت بتاريخ 20.10.2005 على مبدأ تكامل الجوانب الاقتصادية والثقافية للتنمية

بنصها : لما كانت الثقافة أحد المحركات الرئيسية للتنمية فإن الجوانب الثقافية للتنمية لا تقل أهمية عن جوانبها الاقتصادية، للإفراد والشعوب حق أساسي في المشاركة فيها والتمتع به "وأضافت الفقرة 06 بأنه": يشكل التنوع الثقافي ثروة نفيسة للأفراد والمجتمعات، وتعد حماية التنوع الثقافي وتعزيزه والحفاظ عليه شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة ". (اتفاقية دولية 2005).

وعليه، يتم تعزيز الصناعة الثقافية لدى الدول النامية تحديدا من خلال الجهود التالية:

- بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية والتوزيعية في مجال الثقافة؛
- تيسير وصول أنشطتها الثقافية على نطاق واسع إلى السوق العالمية؛
- إتاحة نشوء أسواق ثقافية محمية وإقليمية تملك مقومات البقاء؛
- دعم النشاط الإبداعي وتسهيل تنقل الفنانين وتشجيع التبادل الثقافي في مجال الموسيقى والسينما؛
- بناء القدرات من خلال تبادل المعلومات والخبرات والدراسات وتدريب الموارد البشرية؛
- الترويج لأشكال التعبير الثقافي وتوزيعها وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسط؛-
- تقديم الدعم المالي المحفز ودعم الإبداع ومنح القروض لأصحاب المشاريع.

الاقتصاد الإبداعي :

يقصد بالاقتصاد الإبداعي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يضم المنتجات السمعية البصرية،

والتصاميم الجرافيكية، والفنون المسرحية، والنشر. وعليه، يتعمق الأمر بنشاط يحقق عائدا ماديا ويخلق الثروة نتيجة تلاقي الثقافة والتجارة والتكنولوجيا، وبو قطاع متحول فيما يتعمق بإنتاج المداخيل وفرص العمل ورفع مستوى الصادرات وقد ازداد إنتاج السمع والخدمات الإبداعية بمعدل 14٪ سنويا خلال الفترة الأخيرة، وبلغ التبادل التجاري السمع والخدمات الإبداعية 624 مليار دولار في عام 2011، (مجلة أدوماتو، العدد 32، يوليو 2015، ص 84) وفي نفس الفترة وصل معدل النمو السنوي لصادرات المنتجات الإبداعية للدول النامية إلى (12.1) وتشير النتائج المتعمقة بالبلدان التي اعتمدت على الاقتصاد الإبداعي في التنمية المحمية إلى أنها استفادت من الموارد التي يوفرها صندوق الانجازات للأهداف الإنمائية للألفية المقبلة، ففي بيرو أدى برنامج تنموي مشترك على تدريب الحرفيين المحميين على إنتاج مشروب محمي بطريقة أكثر فاعلية مما زاد في الإنتاج وساعد على تشغيل النساء المواتي عادةً ما يكنّ مهمشات في المجتمعات المحلية. وفي الأرجنتين، يوظف الاقتصاد الإبتكاري أكثر من 300 ألف شخص يمثلون 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد كانت القيمة التجارية للصناعة الموسيقية في الدول الغربية تمثل ما يزيد عن 54 مليون دولار في عام 2009، ومنذ ذلك

التاريخ بدأت بالارتفاع المستمر. وفي مصر، تم تصميم مشروع "نجادة" (مجلة القافلة، العدد 2، مارس ابريل 2014)

لصناعة المنتجات المعاصرة باستخدام أدوات بدائية كانت معتمدة في الريف المصري، ويعتد إلى إعادتهن الحياكة، وسرعان ما توسع وأصبح قطاعا مرابصا للسلع نحو الدول الأوروبية.

إن إنتاج الحرف والمصنوعات التقليدية يختلف باختلاف الصناع وبيئتهم وأحوالهم، وفي ذلك دليل على تفرد المنجز الإبداعى التراثى وارتباطه بصانعه. غير أن الاقتصاد الإبداعى فى نظر بعض الشرائح يسعى إلى فك الارتباط ما بين الإنسان وارتبطه، وتحويله إلى سمعة تنطبق عليها نظريات التحميل الاقتصادى، ويبرز هذا بوضوح عند الإشارة إلى الطبقة المبدعة لا المجتمع المحلى صاحب التراث.

2 القطاعات الموظفة للتراث الثقافى غير المادى فى التنمية المستدامة :

لقد تم توظيف التراث الثقافى غير المادى فى عديد القطاعات المنتجة بغرض تفعيل التنمية بما يوفره من موارد تضمن الرفاه العام دون تقويض حقوق الأجيال القادمة، ويعوّل على العنصر البشرى فى تفعيل هذا المسار تطبيقا للمبدأ 22 من إعلان ريو لعام 1992 بشأن التنمية المستدامة الذى ينص على أن: "للسكان ومجتمعاتهم والمجتمعات المحمية والأصلية دور حيوى فى إدارة وتنمية البيئة بسبب ما لديهم من معارف وممارسات تقليدية. وينبغى أن تعترف الدول بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم، وأن تدعمهم على النحو الواجب وتمكنهم من المشاركة

بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة". (علي محمد عثمان العراقي مرجع سابق)

2.1 السياحة الثقافية و التداوي بالأعشاب :

تتقاسم السياحة الثقافية وقطاع الصيدلة عناصر مشتركة مع التراث الثقافي غير المادي كونيا تعتمد على المعارف والممارسات التقليدية التي يزخر بها هذا التراث في إضفاء قيمة اقتصادية على المنتجات التي تسعى إلى تطويرها. لذا، يتعين بيان أوجه الاستخدام الشائعة.

السياحة الثقافية :

الهدف من السياحة الثقافية هي إنماء القطاع السياحي وتنويع المنتج السياحي وجذب السائحين من خلال استغلال ما تنطوي عليه الثقافة المحمية من محتوى وما توفره من أشكال التعبير الفني، ولتحقيق ذلك لابد من توفر مجموعة من الأطر نوردها كما يلي :

- استحداث المناسبات باستغلال ظروف وأوقات الاحتفال بها لجذب شرائح جديدة من السائحين.

- إحياء المناسك والدروب الأثرية القديمة، المحمية والدولية، كالتى كانت مكرسة لاستخدامات الحجاج- والتجار، وبكل ما كان عمليا من آبار وخانات وشواهد وأعلام، وبطرازها القديم وأشكالها التاريخية تعزز السياحة الثقافية مثل المسارات الدينية ، والمسارات الرحالة المشهورين كابن بطوطة، وطرق الحج، والقوافل القديمة التي سارت عمى طريق الحرير وغيرها.

الوسائط الثقافية، وهي من أهم الحوافز التي تدفع إلى زيارة منطقة معينة والبقاء في هـ لفترة محددة .

ومن هذه الوسائط نذكر الفرق المسرحية والكشفية والموسيقية، إذ تعد من أكثر المجموعات قدرة على إقامة النشاطات الثقافية المتنوعة المرتبطة بالتنشيط السياحي . ويمثل التراث الأدبي والموسيقي مادة ثقافية معبرة عن واقع البلد، ويمكن التعريف بها من خلال إقامة عروض في الأماكن الأثرية والتاريخية، الأندية والمراكز الثقافية. وبهذا فهي تساهم في تنشيط السياحة الثقافية، الداخلية أو الوافدة. وتستطيع أن تقدم العروض والنشاطات الفنية التي تجتذب السائح كالمحاضرات والحفلات الموسيقية. كما تلعب معارض صور المواقع السياحية دورا كبيرا في التعريف بها وخلق التفاعل مع المشاهد الذي، يأخذ القرار بالسفر بناءً على القنوات التي يحملها، ومن بينها المعارض الخاصة بالحرف اليدوية، والفنون التشكيلية، ومعارض الأزياء، والمأكولات الشعبية في التعريف بالتراث الثقافي غير المادي، المؤتمرات والحلقات الدراسية والعلمية المختلفة .

التداوي بالإعشاب الطبية :

هناك ممارسات تقليدية كثيرة ومتنوعة وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة كتمك المتصلة بالطب التقليدي والصيدلة التقليدية أو الطرق التقليدية لمتعهم. ومن مظاهر التنوع الحيوي المحفز للتنمية المستدامة الخصائص المفيدة في الكائنات البيولوجية المأخوذة من المعرفة التقليدية لدى السكان الأصليين، فحوالي ٪ 94 من أكثر الأدوية المستمدة

من النباتات مبيعا تحتوي على مركب واحد، على الأقل، له استخدام واضح في الدواء التقليدي، وذلك بالنسبة لاستخدامه العلاجي الأولي. فالنباتات الطبية يتم تداولها تجاريا بقصد استخدامها في تصنيع الأدوية وتملك سوقا عالمية، إذ بلغت قيمة الصادرات لأكثر من عشرين دولة 609.9 مليون دولار، ويمثل هذا الرقم 80.23٪ من إجمالي الصادرات العالمية لعام 2001. وقد سعت بعض الدول إلى استغلال هذا الجانب في تنوع مصادر الدخل، حيث طورت الصين أكثر من 8000 نوع من العقاقير لتغطية الطلب الداخلي على الأدوية وتصدر الباقي إلى أكثر من ثمانين بلدا لما تتمتع به تلك المستحضرات الدوائية من سلعة

kenanaonline.com/article/users//document/falconahad17608
2006/posts/473008.html-(3)

وتنظر شركات الأدوية العالمية مثل فايزر وروش لمنطقة آسيا على أنها مصدر النمو في المستقبل إذ أن سوق الأعشاب الطبية من المتوقع أن تتنامى. وقد أشارت شركة يورو مونيتر انترناشيونال للأبحاث، أن التوقعات تشير إلى نمو هذه السوق إلى 3.9 مليار دولار بحلول عام 2017 بزيادة قدرها 50٪ عن العام 2016.

2.2 التراث اللامادي في الجزائر :

وفي إطار سياسات حماية وترميم المعالم الشهيرة بدول العالم، تقوم الجزائر ببذل الجهود لحماية وتعزيز تراثها غير المادي الغني بشكل كبير والمعرض للخطر. وكانت الجزائر واحدة من أولى الدول التي وقعت على

اتفاقية حماية التراث الإنساني الشفهي وغير المادي. وكانت أيضاً واحدة من أول البلدان التي تسهم في قائمة روائع التراث غير المادي فور تسجيلها للملحمة الشفهية المسماة السيرة الهلالية، والهدف هو الحفاظ على هويتها الثقافية واستغلال هذا التراث غير المادي كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية المستدامة للسكان المحليين.

وقد تم تنفيذ اتفاقية حفظ التراث الثقافي غير المادي في الجزائر، وكان تحقيق حماية وتنمية القدرات الوطنية من الأولويات الرئيسية. وحتى الآن، أولى هذا النشاط اهتماماً برعاية وتعزيز المهرجانات التقليدية نظراً لأنها تشمل جميع جوانب التراث الثقافي غير المادي من الأعراف الدينية والتقاليد الموسمية من الرقص والشعر الشفوي والموسيقى و المديح والحرف اليدوية ووصفات المطبخ التقليدية.

لكي يظل التراث الثقافي غير المادي حياً، يجب أن يكون مرتبطاً بجماعته وأن يعاد إبداعه باستمرار وأن يُورث من جيل إلى جيل. فقد تصبح بعض عناصر التراث الثقافي غير المادي معرضة لخطر الفناء أو الاندثار إن لم توفر المساعدة اللازمة، ولكن صون التراث لا يعني تثبيته أو تجميده في شكله الأصلي الصرف. إن القصد من حفظ التراث الثقافي غير المادي هو نقل المعارف والمهارات والمعاني. وتركز الاتفاقية على مسألة التوريث - أو توصيل التراث من جيل إلى جيل أكثر منها على مسألة إنتاج المظاهر الملموسة، مثل الرقصات أو الأغاني أو الآلات الموسيقية أو المصنوعات الحرفية. وبالتالي، فإن أي تدبير من تدابير الحفظ يعني إلى حد كبير إتاحة وتعزيز الظروف المتعددة والمتنوعة، المادية وغير المادية، اللازمة للاستمرار في تطوير التراث

الثقافي غير المادي وتفسيره ولتوريثه للأجيال المقبلة من اجل الاستدامة المحلية والمحافظه على كثير المهن التي باتت اليوم مصدر دخل للكثيرين.

إن الاختلاف عظيم بين تدابير الحفظ التي تتخذ لضمان توارث التراث الثقافي غير المادي جيلاً عن جيل والتدابير اللازمة لحماية التراث المادي (الطبيعي والثقافي). غير أن بعضاً من عناصر التراث المادي يُربط عادة بالتراث الثقافي غير المادي ، ولذلك تدرج الاتفاقية في تعريفها للتراث الثقافي غير المادي الآلات والقطع والمصنوعات الحرفية والأماكن الثقافية التي ترتبط به . وهل يعني ذلك أنه ينبغي دائماً حماية التراث غير المادي أو إحياءه مهما كان الثمن؟

إن هذا التراث مثله مثل أي كائن حي له دورة حياة، وبالتالي يرجح أن تندثر بعض عناصره بعد أن تولد أشكالاً جديدة من أشكال التعبير. وقد تزول أهمية بعض أشكال التراث الثقافي غير المادي أو معناها في نظر الجماعة نفسها ولو كانت تحظى بقيمة اقتصادية. ووفقاً لما يرد في الاتفاقية، ينبغي أن يسان فقط التراث الثقافي غير المادي الذي تعتبره الجماعات جزءاً من تراثها والذي يوفر لها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها. والمقصود في الاتفاقية بعبارة "تعتبره الجماعات" هو عملية رسمية، بل في معظم الأحيان غير رسمية، تقر بها الجماعات بأن ممارسات وتصورات وأشكال تعبير ومعارف ومهارات معينة، وإذا اقتضى الأمر ما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات حرفية وأماكن ثقافية، إنما تشكل جزءاً من تراثها الثقافي. (بوفلجة غيات، 2015)

ويجب إن تتخذ وتنقذ تدابير الحفظ دائماً بموافقة ومشاركة الجميع وفي بعض الحالات، قد يكون تدخل الجهات العامة لحفظ تراث جماعة ما أمراً غير مرغوب فيه، إذ يمكن أن ينال من قيمة هذا التراث في نظر الجماعة المعنية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحترم دائماً تدابير الحماية الممارسات العرفية التي تحكم الانتفاع بجوانب محددة من هذا التراث، مثال ذلك المظاهر المقدسة للتراث الثقافي غير المادي أو مظاهره التي تعتبر سرية.

الخاتمة :

يمكن القول من خلال ما سبق ذكره ان الثقافة تشكل قوة دافعة للتنمية المستدامة وتمكن المجتمعات من التحكم في تطورها ومن الواضح أن الأنشطة والسمع والخدمات المرتبطة بتوظيف مكونات التراث الثقافي، غير المادي تحمل قيمة مادية، اقتصادية وتجارية، وقيمة معنوية ثقافية حاملة للهويات. ويكشف هذا الموضوع عن قدرات الشعوب الكامنة فيها والقابلة للانتقال والتداول مما يعزز من الدخل القومي، وتبعاً لذلك يمكن إضافة الاقتراحات التالية:

- من الأهمية بمكان إدماج التراث الثقافي غير المادي في صميم السياسات الإنمائية؛

- التوعية بأهمية التراث اللامادي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

- تعبئة الإمكانيات التي التراث اللامادي لمجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتر التنمية لا سيما مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي لسكان العالم الماضين في الزيادة؛
- ينبغي رصد وإحصاء وإعداد قاعدة بيانات بشأن أشكال التراث الثقافي غير المادي ووضع خارطة الموارد الثقافية لاستخدامها أثناء تصميم السياسات الإنمائية؛
- بعث الاستثمار المشاريع المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والمستدام؛
- ضرورة التعاون الدولي للتعريف بالتجارب الناجحة بشأن تسخير التراث الثقافي غير المادي لتحقيق التنمية المستدامة والأخذ بها وتنميتها وتطويرها، ووضع الثقافة في صميم المناقشات الإنمائية الدولية؛
- الأخذ بالمرجعية الدولية في النهوض بالتنمية المستدامة؛
- ضرورة الحفاظ على مكونات ومضامين التراث الثقافي غير المادي .

قائمة المراجع:

1- رجع ديباجة إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام 2001

2- رجع المادة 02 الفقرة 03 من الاتفاقية المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003 .

3 - Antoine Rudel, Le développement durable, ed ESPA, paris, 1999, p5-

4- Doria Chartier, De l'environnement aux questions économiques, ed Cran, Bruxelles, 2001, p 21.

5- وردت الإشارة إلى هذا التزام في عدد من الوثائق الدولية أهمها المبدأ الأول من إعلان ستولتهولم لعام 1972 بشأن- البيئة البشرية الذي نص على أن " :للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة .وتقع عليه مسؤولية رسمية تتمثل في حماية البيئة والنهوض بها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة ".وتكرر التأكيد على ذات الالتزام في المادة 30 من الإعلان الخاص بحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية لعام . 1974 للاستزادة انظر:

Harold Hofman, Basic documents of international environment law, GAT limited, London, 1992, p106.

6- راجع المادة 04 الفقرات من 03 إلى 06 من الاتفاقية المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005

7- رجع المادة 14 من الاتفاقية المتعمقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال

التعبير الثقافي لعام 2005

8- علي محمد عثمان العراقي، ثنائية التراث الثقافي والاقتصاد

الإبداعي، مراجعة نقدية لمفهوم. الصناعات الإبداعية، مجلة

أدوماته، العدد 32، يوليو 2015، ص 84

9- انظر: تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الإبداعي، مجلة

القافلة، العدد 2، المجلد 63، مارس- أبريل 2014

10 kenanaonline.com/article/users//document/falconahad

176083-2006/posts/473008.html.

11- بوفلجة غيات. القيم الثقافية وفعالية التنظيمات، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.